

التصدي للقلق بشأن التغذية في لبنان من خلال حقائق صغيرة

في سياق القيود السائدة في الحصول على الأراضي من قبل اللاجئين السوريين والتدهور المتزايد للتنوع الغذائي لأسر اللاجئين السوريين، طوّر قطاع الأمن الغذائي في لبنان نهجاً إبداعياً للتصدي إلى القلق المتزايد بشأن التغذية.

تجرب منظمة الأغذية والزراعة حالياً، بدعم من صندوق الاستجابة لحالات الطوارئ، مشروع حقائق متناهية الصغر في لبنان، باستخدام تقنيات مختلفة للزراعة خارج التربة.

ويستهدف المشروع الذي بدأ في آذار، 150 أسرة من خلال تزويد النساء بمنشآت زراعة خارج التربة والبذور والأدوات المختلفة لإنتاج خضراواتهم الخاصة بهم إلى جانب تدريبات في الممارسات التغذوية والزراعية الجيدة.

ويهدف المشروع إلى زيادة وصول الأسر الضعيفة إلى الأطعمة المتنوعة، وبالتالي تحسين الاستهلاك التغذوي وتعزيز التنوع الغذائي الخاص بهم. ويجري طرح الأنشطة حالياً في ثلاث محافظات (البقاع والشمال وعكار)، مستهدفة كلاً من اللاجئين السوريين والأسر اللبنانية الضعيفة.



زيارة ميدانية للرصد والتقييم في دير عشار، طرابلس، لبنان / منظمة الأغذية والزراعة

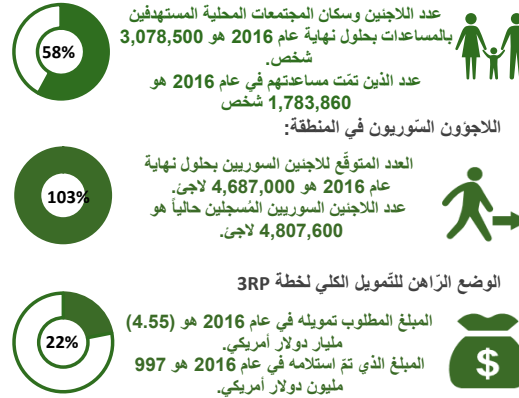


لحوم، لاجئة من محافظة حلب في سوريا، تأخذ القرنيبيط من شاحنة بقالة في مستوطنة غير

رسمية قرب زحلة في لبنان. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / سام

تارلنج@

ملخص الاستجابة القطاعية:



أكثر من 1.7 مليون فرد يتلقون مساعدات غذائية

أبرز التطورات الإقليمية:

في تركيا، وصل قطاع الأمن الغذائي إلى ما يقارب 306,000 مستفيد خلال نيسان، وبالتالي تم تحقيق 88 بالمئة من الهدف المخطط له. ويشمل هذا الإجمالي 154,600 مستفيد تم الوصول إليهم في المخيمات و151,400 مستفيد تم الوصول إليهم خارج المخيمات. حيث ارتفعت قيمة الاستحقاق للأشخاص الذين تتم مساعدتهم خارج المخيمات من 50 لييرة تركية حتى 62 لييرة تركية (18 دولاراً أمريكياً حتى 22.5 دولاراً أمريكياً) شهرياً لكل شخص، مما يمثل القيمة الكاملة للسلة الغذائية المرجعية في تركيا.

وفي لبنان، تم التوصل إلى 691,640 شخصاً من خلال المساعدات الغذائية عبر أساليب متعددة (مثل القسائم/النقدية/العينية)، في حين تم تدريب 800 مزارع تقريباً (8% منهم من النساء) عبر أنحاء لبنان على مراقبة وإدارة أمراض النباتات.

أما في الأردن، فبقي الوضع حرجاً في نقاط العبور على الحدود، حيث يتجاوز تقدير السكان 50,000 شخصاً. خلال شهر نيسان، تم الوصول إلى 35,410 مستفيدين على الحد الشمالي الشرقي من خلال طرود غذائية جاهزة للأكل وتوزيع الخبز والفواكه والخضراوات الطازجة. هذا وطرحد شركاء الخطة الإقليمية نظام الدفع ببصمة العين في مخيم الأزرق، ليصل إلى ما يقارب 3,000 أسرة.

في العراق، تلقى ما مجموعه 45,900 لاجئ سوري المساعدات في شهر نيسان. واستكملت تقييمات اللاجئين الواصلين الجدد وتقييمات العائلات في المخيمات ممن لم يخضعوا للتقييم من قبل في كل مكان باستثناء دهوك. ولدى استكمال جمع البيانات، سيُجري الشركاء التحليل لتحديد الفئات المستضعة المؤهلة للمساعدات الغذائية.

أما في مصر، استهدفت توزيعات شهر نيسان 66,000 مستفيد، بما في ذلك أكثر من 2,900 لاجئ فلسطيني من سوريا و63,100 لاجئ سوري. كما وبدأ تقييم ضعف مشترك بين الوكالات في مصر بتاريخ 26 نيسان. ويهدف تقييم الضعف المصري للاجئين إلى تحسين الأهداف وتخطيط الدعم لتدخلات الأمن الغذائي للشركاء لعام 2016 وما يليه.

تحليل الاحتياجات:

تعمد غالبية اللاجئين السوريين، المقيمين في البلدان الخمسة داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على المساعدات الغذائية الإنسانية، البالغة الأهمية، كمصدر رئيسي لغذائهم. وحتى مع الدعم المُقدّم، فإن الأدلة التّبويّية المُستنبطة من عمليات التّقييم والرّصد تكشف النقاب عن وجود تدهور مُذهّل في مستوى الأمن الغذائي للاجئين طوال عام 2015.

ففي الأردنّ، كان الأمن الغذائي يتوافر لنسبة 14 في المئة من اللاجئين، مُقارنةً مع نسبة 53 في المئة عام 2015. أما في لبنان، فقد تضاعف انعدام الأمن الغذائي المُمتدل، مما أثر في ربع الأسر المعيشية اللائحة، في حين انخفضت النسبة المئوية للأسر المعيشية التي يتوافر لها الأمن الغذائي انخفاضاً حاداً، من 25 في المئة إلى 11 في المئة.

أما في تركيا، فقد وَجَدَت الأدلة التّبويّية، المُستنبطة من إحدى عمليات تقييم الاستضعاف، أنّ 16 في المئة من اللاجئين، الذين لا يعيشون داخل المخيمات التابعة للحكومة، كان لديهم أطفال في سن المدرسة مُخترطين في نشاطات إدرار الدخل، من أجل استكمال احتياجاتهم من الغذاء. وبينما كانت أكثر استراتيجيات التعامل مع سبل كسب العيش شبيوعاً - من بين الاستراتيجيات التي تمّ التبليغ عنها - وهي تتمثّل في شراء الغذاء بالدين (40 في المئة)، ضُمّت الاستراتيجيات الأخرى صرف اللاجئين مُخترقاتهم (20 في المئة)، وتقليص نفقاتهم على السلع غير الأساسية وغير الغذائية، كالصحّة والتعليم مثلاً (28 في المئة). وأما في مصر، فقد أشارت عمليات الرّصد إلى أنّ 37 في المئة من المُستجيبين، في منتصف عام 2015، كانت جميع مُدخراتهم قد استنفدت.

مؤشرات الاستجابة الإقليمية: كانون الثاني / يناير - نيسان/ ابريل 2016:

